الصباح الاقتصادية
12
العدد 3133 - السنة الحادية عشرة
الخميس 20 ذي القعدة 1439 - الموافق 2 أغسطس 2018
Thursday 2 August 2018 - No.3133 - 11 th Year

بانخفاض 18.1 في المئة عن الحساب الختامي للسنة الماضية

الحجرف: 4.847 ملايين دينار... عجز الموازنة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018

- عرض بيانات الحساب الختامي عبر مؤتمر مباشر على الإنترنت مع المجتمع المالي والاقتصادي المحلي والعالمي
- انخفاض المصروفات يعكس توجهات الحكومة في ضبط الإنفاق ومعالجة الهدر دون المساس بالمرتبات والدعومات

جانب من المؤتمر المباشر عبر الإنترنت

- استقطاع 10 بالمئة من إيرادات السنة المالية المنتهية إلى «احتياطي الأجيال»
- نستهدف تسريع الإجراءات المتعلقة بتسوية حساب العهد وزيادة كفاءة التحصيل للديون المستحقة للدولة

عقد وزير المالية الدكتور نايف فلاح الحجرف مؤتمرا مباشرا على الإنترنت مع المجتمع المالي والاقتصادي المحلي والعالمي لعرض بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 31 مارس 2018 في دولة الكويت، والتي أصدرت في يوم 28 يوليو 2018. وتأتي هذه المبادرة سعياً من الإدارة المالية للدولة في نقل بياناتها بشفافية ومهنية عالية والتواصل المباشر مع المجتمع المالي في الكويت والمنطقة ومع المهتمين بالمالية العامة لدولة الكويت في جميع أنحاء العالم.

وقد حضر الجلسة مشاركون من 70 مؤسسة مالية إقليمية وعالمية شملت مؤسسات مالية من هونغ كونغ وسنغافورة والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وتم توجيه أكثر من 20 سؤال من قبل المشاركين لمعالي وزير المالية مباشرة، حيث تنوعت الأسئلة بين المتعلقة بالأداء السنوي للسنة المالية الماضية والحالية وبين تلك المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية المستقبلية لدولة الكويت.

ومن المؤسسات المالية التي شاركت في المؤتمر هم بنك الكويت الوطني، بنك انش اس بي سي، ان بي كي كابيتال، فرانكلين تمبلتون، المركز المالي الكويتي، بنك سيكو (البحرين)، بنك بوبيان، وكالة فيتش، الأهلي كابيتال (السعودية)، بنك أبوظبي التجاري، مجموعة الشال الإستثمارية القابضة، إي اف جي هيرميس، دارك هورس كابيتل (سنغافورة)، ج. ب. مورغان، تي رو برايس (الولايات المتحدة)، وشركات ومؤسسات مالية أخرى.

وتعد الكويت من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي تعقد مثل هذه المؤتمرات على الإنترنت لشرح المالية العامة، وهذه هي الجلسة الثانية التي تعقدها الوزارة خلال العام 2018، بعد أن عقدت جلستها الأولى في يناير 2018 لعرض ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية 2019/2018.

وقد قام الوزير الحجرف أثناء الجلسة بعرض وشرح بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 31 مارس 2018 والتي أعلنت في 28 يوليو 2018، ومن أبرز ملامح الحساب الختامي ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 22.1 % حيث بلغت 16.000 مليون د.ك، منها 11% إيرادات غير النفطية بلغت 1.717 مليون د.ك، مسجلة ارتفاع 21.7 % مقارنة بالحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017.

أما إجمالي المصروفات كما تم الإعلان عنها مسبقا فقد بلغت 19.247 مليون د.ك، مسجلة إنخفاض بنسبة 3.3% مقارنة بموازنة السنة المالية 2017/2018. وعليه فقد بلغ العجز، بعد استقطاع نسبة 10% من اجمالي إيرادات دولة الكويت إلى احتياطي الأجيال القادمة، 4.847 مليون د.ك بإنخفاض 18.1% عن الحساب الختامي للسنة الماضية وبإنخفاض 38.6% عن موازنة السنة المالية 2017/2018.

وفيما يخص المصروفات أشار الوزير الحجرف الى نمو الإنفاق الرأسمالي بنسبة 22.8% مقارنة بالحساب الختامي للسنة الماضية وتشكيله نسبة 16.7% من إجمالي مصروفات الدولة، بما يؤكد على مضي الكويت قدمًا في المشاريع الإنشائية والتنموية فيما يخدم رؤية الكويت لعام 2035 "كويت جديدة" معززاً نمو وازدهار الاقتصاد الوطني من ناحية، ومن ناحية أخرى أشار الوزير الحجرف الى انخفاض باب المصروفات الأخرى بنسبة 6.5% عن السنة الماضية مما يعكس توجهات الحكومة في ضبط الإنفاق ومعالجة الهدر دون المساس بالمرتبات والدعومات.

وحول أولويات الحكومة لإصلاح الموازنة العامة قال الوزير الحجرف أثناء المؤتمر: "نعمل حاليًا على ثلاث أولويات ضمن نطاق المالية العامة للدولة وهي:

أولا: العمل على مشروع قانون لتحديث قواعد إعداد الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع السلطة التشريعية والقطاع المالي الكويتي، واليوم نحن على وشك الانتهاء من صياغة مشروع القانون.

ثانيًا: تسريع الإجراءات المتعلقة بتسوية حساب العهد وزيادة كفاءة التحصيل للديون المستحقة للدولة. وقد تم بالفعل تسوية ما يزيد عن 760 مليون من حساب العهد في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 كما تم تعظيم الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة كفاءة التحصيل.

ثالثًا: تعزيز صندوق الاحتياطي العام من خلال العمل على تجديد قانون إصدار السندات السيادية وبالتعاون مع السلطة التشريعية".

الرشيدي: لم يطلب من الكويت زيادة إنتاج الخام لتعويض فاقد إمدادات النفط الإيراني

- نمتلك القدرة الكافية على توفير كميات النفط التي تحتاج إليها السوق النفطية
- دول المجلس تملك خططاً جاهزة للتنفيذ في حالات الطوارئ فيما يخص احتمالات إغلاق مضيق هرمز
- السوق العالمية تقترب من الاستقرار بناء على مستويات الإنتاج الحالية للخام

بخيت الرشيدي

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي المهندس بخيت الرشيدي أمس الأربعاء ان لدى دول مجلس التعاون الخليجي خططا جاهزة للتنفيذ في حالات الطوارئ فيما يخص احتمالات إغلاق مضيق هرمز.

وأعرب الوزير الرشيدي في تصريح صحفي اثناء تفقده محطة الزور الجنوبية عن تفاؤله بعودة إنتاج الخام من المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في القريب العاجل.

وبشأن استيراد الغاز من العراق توقع الوصول إلى اتفاق حول هذا الامر قبل نهاية العام مضيفا «نحن بصدد التوصل إلى مرحلة مستقرة جدا لأسواق الخام سواء للمنتجين أو المستهلكين».

وأشار إلى أن الكويت سترسل إلى العراق 4 محطات تحلية مياه بطاقة إجمالية مليون جالون إمبراطوري يوميا.

وأرسلت الكويت للعراق 17 مولدا متنقلا للكهرباء و18 الف طن من الديزل للتغلب على مشكلة الكهرباء التي يعاني منها العراق، بحسب الرشيدي.

وفيما يخص الطلب من الكويت زيادة انتاج الخام قال الرشيدي إن الكويت «لم يطلب منها زيادة إنتاج الخام لتعويض فاقد إمدادات النفط الإيراني الناجم عن العقوبات الأمريكية على طهران» مؤكدا ان «ما يهم الكويت هو استقرار أسواق النفط الخام».

وأوضح أن الكويت لديها القدرة الكافية على توفير كميات النفط التي تحتاج إليها السوق النفطية.

كما أكد أن سوق النفط العالمية تقترب من الاستقرار بناء على مستويات الإنتاج الحالية للخام، وذلك بعد الاتفاق الأخير بين أوبك والمنتجين المستقلين على زيادة الإنتاج. وأضاف الرشيدي إلى أن إنتاج الكويت الحالي من الخام يبلغ 2.8 مليون برميل يوميا وفقا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع فيينا الأخير.

وقال إن الاجتماع القادم للجنة مشتركة بين أوبك والمنتجين المستقلين في الجزائر، والمقرر أن يُعقد يومي 22 و23 سبتمبر، سيراجع مستويات إنتاج النفط بعد الاتفاق على زيادة الإنتاج في فيينا.

واتفقت أوبك ومنتجين آخرين بقيادة روسيا في يونيو على زيادة الإنتاج لتهدئة سوق النفط.

مؤشرات البورصة تستعيد عافيتها وتتزين باللون الأخضر

ارتفاع جماعي للمؤشرات

انهت البورصة جلسة أمس الاربعاء على ارتفاع المؤشر العام 12 نقطة ليبلغ مستوى 5179 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر23 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 95ر5 مليون سهم تمت من خلال 4577 صفقة نقدية بقيمة 17ر5 مليون دينار كويتي (نحو 57ر5 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر83 نقطة ليصل إلى مستوى 4942 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر20 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 60ر7 مليون سهم تمت عبر 2349 صفقة نقدية بقيمة 4ر21 مليون دينار (نحو 13ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 13ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 5310 نقاط بنسبة ارتفاع 0ر25 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34ر7 مليون سهم تمت عبر 2228 صفقة بقيمة 13ر3 مليون دينار (نحو 44 مليون دولار).

وتابع المتعاملون خلال جلسة أمس إعلان شركات (زين) و(المركز) و(الاولى) و(ساحل) النتائج المالية للنصف الأول للعام الحالي اضافة الى اعلان البورصة الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تسليم بياناتها المالية إضافة إلى نتائج اجتماع مجالس إدارة شركات مدرجة وإعلانات تواريخ اجتماعات شركات اخرى.

وكانت شركات (خليج ب) و(بوبيان ب) و(اهلي متحد) و(اجيليتي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(زين) و(وطني) و(خليج ب) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (المباني) و(زين) و(صناعات) و(مشاريع) و(الدولي).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج للمعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية ايضا للتاكد من مواكبتها للمتطلبات.

اما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«التجارة»: تأسيس أربع شركات مساهمة مقفلة وعقد 98 جمعية عمومية خلال يونيو الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إحصائية تاسيس الشركات في شهر يونيو الماضي مشيرة الى انه تم تاسيس اربع شركات مساهمة مقفلة وواحدة مازالت تحت التاسيس في حين اصدرت رخصتين رئيسيتين للشركات المساهمة المقفلة وسبعة لأفرعها ورخصة واحدة لأفرع الشركات المساهمة العامة.

واضافت الوزارة في بيان صحفي امس انه تم عقد 98 جمعية عمومية في الشهر ذاته منها واحدة عادية و68 عادية متاخرة و26 عمومية متفرقة وثلاث تاسيسية بالإضافة إلى عقد 104 جمعيات بنظام الإخطار بحضور ممثلي الوزارة او بدون حضورهم منها ثلاث جمعية عادية سنوية و 76 عادية متاخرة و24 عمومية متفرقة وواحد جمعية عمومية للتصفية.

واشارت إلى تقديم 95 شركة مقفلة وعامة لبياناتها المالية وتجديد رخصة واحدة لمراقبي الحسابات وتغيير عنوان لواحدة والتصديق على ميزانيات 18 مبينة ان متابعة الشركات المساهمة سجلت زيادة رأس المال الى ست وتخفيض رأس المال الى اثنين وتعديلات على عقد التاسيس والنظام الاساسي لشركتين وتوزيع أسهم منحة لثلاثة. وتابعت ان تراخيص التامين بلغت خلال الشهر ذاته 21 معاملة تم تحصيل 1200 دينارا رسوما منها لافتة إلى تلقي 12 شكوى من شركات التامين ودراسة وثائق 31 واعتماد وثائق ثلاث شركات.